الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2011/2

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الرابعة

نيويورك، ٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

تقرير الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أولا - مقدمة

١ - وفقا للمادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١)، عُقِدَت الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في نيويورك، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وكان موضوع الدورة هو ''النهوض بالتنمية: إعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق المشاركة وتوفير فرص العمل والتعاون الدولي''[(١)].

٢ - وشمل المؤتمر أربع جلسات رسمية. وخلال الجلسة الأولى، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر، تم انتخاب رئيس المؤتمر وأعضاء مكتب المؤتمر الآخرين. وعُقِدَ اجتماعان للمائدة المستديرة تحت عنوان ''إعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق التعاون الدولي'' و ''ضمان المشاركة الفعلية والتامة في الحياة السياسية والحياة العامة''، أثناء الجلسة الثانية المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر، والجلسة الثالثة المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر، على التوالي.

(١) حضر الدورة ما يزيد على ٦٠٠ مشارك، يمثلون حوالي ٧٠ حكومة، و ١١٠ منظمات غير حكومية، وكيانات تابعة للأمم المتحدة من بينها أربع لجان إقليمية، وعُقِد ما يربو على ٤٠ مناسبة جانبية بالتزامن مع الدورة.

040112 030112 11-63009 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وعُقِد أيضا اجتماع غير رسمي بعد ظهر يوم ٨ أيلول/سبتمبر تحت عنوان ''إعمال الحق في العمل والتوظيف''. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أُجري ''حوار لتبادل الآراء بشأن تنفيذ الاتفاقية''.

ثانيا – افتتاح الجلسة والجزء الرفيع المستوى

٣ – افتَتَح الجلسة الأولى صباح يوم ٧ أيلول/سبتمبر، نيابة عن الأمين العام، الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤ – واعتمد المؤتمر مقترحاً لتوضيح مواد النظام الداخلي المتعلقة بالتناوب الجغرافي لرئاسة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٢].

٥ – وفي إطار البند ٢ من جدول الأعمال، قام المؤتمر بانتخاب أعضاء مكتب المؤتمر كالتالي: تم انتخاب السويد رئيساً للمؤتمر، وانتُخِبَت تايلند وجامايكا وسيراليون وهنغاريا، نواباً للرئيس.

٦ – وأقر المؤتمر جدول الأعمال المؤقت المقدم من الأمين العام (CRPD/CSP/2011/1).

٧ – وعملا بالفقرة ٥ (ج) من المادة ٢٥ من النظام الداخلي، وبموجب إجراء عدم الاعتراض، اعتُمِدت ١٠ منظمات غير حكومية لدى المؤتمر (انظر المرفق الأول).

٨ – وفي الجلسة الافتتاحية، أدلى ببيانات كل من مارتن غروندتز، رئيس المؤتمر؛ ونائبة الأمين العام؛ والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والأمين العام المساعد، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٩ – وشرع المؤتمر بعد ذلك في النظر في البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون: ''مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية: (أ) الجزء الرفيع المستوى، و (ب) المناقشة العامة''.

---

(٢) اعتمد المؤتمر في جلسته الأولى من الدورة الرابعة، قراراً بشأن التناوب الجغرافي لرئاسة المؤتمر، أضيف كحاشية للمادة ٩ من النظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر CRPD/CSP/2008/3). وتنص المادة ٩ على أن ''ينتخب المؤتمر مكتباً يتألف من رئيس وأربعة نواب للرئيس من بين ممثلي الدول الأطراف للعمل لمدة سنتين''. وفيما يلي نص الحاشية: ''ينتخب مؤتمر الدول الأطراف، في اجتماعه لعام ٢٠١١، رئيساً من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، تليها الدول الأفريقية، ثم دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أن تتبع الانتخابات اللاحقة لشغل هذا المنصب نظام التناوب الجغرافي ذاته''.

١٠ - وأدلى ببيانات ٣٤ دولة طرفاً[٣]، من بينها ١٢ على مستوى الوزراء؛ و ٤ من الدول الموقِّعة[٤]؛ و ٤ مراقبين[٥]، بما يشمل ممثلين لمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية. وأحاطت هذه البيانات المؤتمر علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، وبخاصة فيما يتعلق بإعمال الاتفاقية عن طريق المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة، وتوفير فرص العمل، والتعاون الدولي.

ثالثا - مناقشات اجتماعي المائدة المستديرة

١١ - عقد المؤتمر بعد ظهر يوم ٧ أيلول/سبتمبر وصباح يوم ٨ أيلول/سبتمبر المجموعة الثانية من جلساته، التي شملت عروضا قدمها فريق من المتكلمين من اجتماعي المائدة المستديرة ١ و ٢، أعقبها حوارات لتبادل الآراء. وعقب تقديم العروض، فتح رئيسا اجتماعي المائدة المستديرة الباب لطرح الأسئلة والمناقشة. ويرد في المرفق الثاني موجزان أعدهما الرئيس لاجتماعي المائدة المستديرة ١ و ٢.

اجتماع المائدة المستديرة ١: إعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق التعاون الدولي

١٢ - رأس جاكريت سريفالي (تايلند) اجتماع المائدة المستديرة ١ المعنون ''إعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق التعاون الدولي''. وأدلى بعروض ستة محاورين هم: شويب تشالكلين (المقرر الخاص المعني بالإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية)، وماريا فيرونيكا رينا (الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية)، وياسونوبو إيشي (مؤسسة نيبون)، ودايان موليغان (مؤسسة تحقيق المساواة بحلول عام ٢٠٢٥ (Equality 2025))، وفاندا غيومار بينياتو (سيدة السلفادور الأولى/لجنة منظمة الدول الأمريكية)، وجوزفين سينيو (لجنة إصلاح القوانين في كينيا). وناقش المحاورون مسائل متعلقة بالمادة ٣٢ من

(٣) الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، والسويد، وسيراليون، والفلبين، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، وليتوانيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، والنمسا، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا.

(٤) إسرائيل، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(٥) منظمة رصد حقوق الإنسان، و لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي للمعوقين، والاتحاد البرلماني الدولي.

الاتفاقية، حيث أكدوا على أهمية تعميم منظور الإعاقة في جميع نواحي التعاون الإنمائي الدولي. ويرد في المرفق الأول موجز الرئيس لاجتماع المائدة المستديرة ١.

اجتماع المائدة المستديرة ٢: ضمان المشاركة الفعلية والتامة في الحياة السياسية والحياة العامة

١٣ - رأس شيكو م. توراي (سيراليون) اجتماع المائدة المستديرة ٢ المعنون ''ضمان المشاركة الفعلية والتامة في الحياة السياسية والحياة العامة''. وأدلى بعروض ستة محاورين هم: عثمان كيه كامارا (سيراليون) متكلماً باسم يوليوس ناي كافي (عضو البرلمان، سيراليون)، وستيفان إيستاي (المنظمة الدولية للمعوقين، كندا)، ومونثيان بونتان (عضو مجلس الشيوخ، تايلند)، وأندرو بروس (إدارة الشؤون السياسية)، وتيريزيا ديغينر (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وماريا أليخاندرا فيلانويفا (جمعية متلازمة داون في بيرو). وناقش المحاورون قضايا رئيسية، وحددوا العراقيل القائمة، ووضعوا توصيات استراتيجية لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعزيز إمكانية مشاركتهم في الحياة السياسية والحياة العامة وكفالة مشاركتهم وإشراكهم على قدم المساواة. ويرد في المرفق الثاني موجز الرئيس لاجتماع المائدة المستديرة ٢.

رابعا - الاجتماع غير الرسمي بشأن إعمال الحق في العمل والتوظيف

١٤ - عقد اجتماع غير رسمي بعد ظهر يوم ٨ أيلول/سبتمبر، اشترك في رئاسته غيرغيلي تابولكزاي (عضو البرلمان، هنغاريا)، ويانيس فارداكاستانيس (رئيس المنتدى الأوروبي للإعاقة، ممثلاً عن التحالف الدولي للمعوقين). وأدلى بعروض سبعة محاورين هم: باربارا موري (منظمة العمل الدولية)، وجافيد أبيدي (المركز الوطني لتعزيز فرص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، الهند)، وجيا يانغ، ورونالد ماكالم واستيغ لانغفاد (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وآني غارسيا (مراكز إس إم التجارية SM Supermalls، الفلبين) وروبي غولدبرغ (مجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية). وناقش المتكلمون طرق تعزيز سوق العمل بحيث يشمل الجميع، مع التركيز على الدور الذي يؤديه أرباب العمل.

خامسا - حوار لتبادل الآراء بشأن تنفيذ الاتفاقية

١٥ - عقد المؤتمر جلسته الرابعة برئاسة رئيس المؤتمر صباح يوم ٩ أيلول/سبتمبر، ونظر خلالها في البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال، المعنون ''حوار لتبادل الآراء بشأن تنفيذ

الاتفاقية''. وأدلى بعروض ١٠ متكلمين، شارك بعضهم عن طريق التداول بالفيديو، وهم يمثلون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وساق المحاورون أمثلة ملموسة عن الأعمال التي قامت بها كيانات الأمم المتحدة المذكورة في سبيل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم تنفيذ الاتفاقية.

١٦ - وعرض الرئيس آخر مستجدات عمل اللجنة منذ دورتها الخامسة. وقال إنه رغم أن اللجنة أجرت حواراً ناجحاً مع تونس، وتعتزم إجراء حوارا مع إسبانيا، فقد ظهر تحدٍ جديد يعود إلى التأخير في تقديم التقارير، مما قلل من فرص الحوار بين هيئة المعاهدة والدول الأطراف. وشجع الرئيس الدول الأطراف على دعم أعمال اللجنة بتقديم تقاريرها إما باللغة الفرنسية أو بالإنكليزية. وقال إن اللجنة ستطلب عقد مزيد من الاجتماعات وتوفير موارد إضافية من الجمعية العامة من أجل الوفاء بمهامها.

١٧ - وبعد جولة قصيرة من الأسئلة والأجوبة، عُرِضَت موجزات لاجتماعي المائدة المستديرة والاجتماع غير الرسمي.

١٨ - وقدمت دايان ريتشلر (التحالف الدولي للمعوقين)، الرئيس المشارك للاجتماع غير الرسمي، تقريراً عن الوثيقة الختامية لمنتدى المجتمع المدني الذي سبق المؤتمر. وقالت إن منتدى المجتمع المدني قد شرع في التفكير في التحضير لاجتماع محتمل رفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية، يُعقَد أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وأردفت أن المنتدى يؤكد ما يلي: أنه يلزم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل المشاريع الإنمائية؛ وأنه من الضروري بناء قدرات المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لكفالة شمول التنمية للجميع؛ وأن البلدان المستفيدة تتحمل مسؤولية إدراج مسائل الإعاقة ضمن أولوياتها التمويلية، بينما يتعين على الجهات المانحة أن تكفل اعتبار شمول التنمية للجميع شرطاً للتمويل. واختتمت قائلة إن منتدى المجتمع المدني يقترح إدراج منظور الإعاقة في اثنين من مؤتمرات الأمم المتحدة المقبلة، من بينها المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، المزمع عقده في بوسان، جمهورية كوريا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١٩ - وألقى اسلام محمد شاكر (وزير الدولة للشؤون الخارجية، جزر الملديف) كلمة في المؤتمر، عرض فيها موجزاً للجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتنفيذ الاتفاقية.

سادسا – اختتام المؤتمر

٢٠ – في ختام المؤتمر، أكد الرئيس أن تصديق جميع الدول على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري صار قريب المنال، وأن ذلك ضرورة حتمية بالنظر إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة في العالم يفوق بليون شخص. وقال إنه لا يمكن إحراز أي تقدم بشأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بدون مراعاة منظور الإعاقة في جميع الجهود المبذولة في مجال التنمية[٦]. ويمكن بل يجب أن يكون التعاون الدولي قوة محفِّزة لجعل تلك الجهود شاملة للجميع. وقد بين المؤتمر أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وفي الحياة العامة والحياة السياسية على السواء، تشكل عنصرا متساويا في الأهمية من عناصر التنمية الشاملة للجميع. وستواصل الاتفاقية أداء دورها المحوري في السعي إلى ضمان النهوض بالتنمية وتمتع الجميع بحقوق الإنسان.

سابعا – مسائل أخرى

٢١ – كان معروضاً على المؤتمر تجميع للممارسات الجيدة في مجال إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهود الإنمائية بجميع جوانبها (CRPD/CSP/2011/CRP.1)؛ وورقة مناقشة لاجتماع المائدة المستديرة ١ بشأن التعاون الدولي (CRPD/CSP/2011/CRP.2)؛ وورقة مناقشة لاجتماع المائدة المستديرة ٢ بشأن المشاركة في الحياة السياسية والحياة المدنية (CRPD/CSP/2011/CRP.3)؛ وورقة مناقشة للاجتماع غير الرسمي بشأن العمل والتوظيف (CRPD/CSP/2011/CRP.4)؛ وتجميع للتدابير التشريعية المتخذة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر www.un.org/disabilities/default.asp?id=1571).

٢٢ – ويمكن أيضاً الاطلاع على البيانات التي أُدلي بها في افتتاح الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف وفي اجتماعي المائدة المستديرة والاجتماعات الأخرى، وعلى غيرها من المعلومات ذات الصلة، على العنوان التالي: www.un.org/disabilities/default.asp?id=1571.

٢٣ – وفي إطار البند ٦ من جدول الأعمال، مسائل أخرى، وافق المؤتمر على تأكيد المواعيد المحددة للدورة الخامسة للمؤتمر في عام ٢٠١٢، مع مراعاة جدول المناسبات والاجتماعات الرئيسية بالأمم المتحدة وتوافر خدمات المؤتمرات.

---

(٦) أشار الرئيس إلى تقارير الأمين العام، ومن بينها تقرير ''حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها'' (A/66/121)، و ''تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة'' (A/66/128)، والدراسة المواضيعية التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن دور التعاون الدولي في دعم الاتفاقية (A/HRC/16/38).

المرفق الأول

المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء دورته الرابعة

وفقا للفقرة ٥ (ج) من المادة ٢٥ من النظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبموجب إجراء عدم الاعتراض، جرى اعتماد المنظمات غير الحكومية التالية:

١ - مؤسسة أسابي شيهو يار أدوا (Asabe Shehu Yar'Adua Foundation)

٢ - رابطة العناصر الثلاثة: الشمول والنزاهة والاستقلالية (Association 3IN—Inclusion, Integrity and Independence)

٣ - الفريق العامل الكندي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية وإعادة تأهيل المصابين به (Canadian Working Group on HIV and Rehabilitation)

٤ - مؤسسة ديزاين بنغلاديش (Design Bangladesh)

٥ - مؤسسة كلنا سواسية في التفرد (Equally Unique)

٦ - مشروع كلية الحقوق بجامعة هارفارد المعني بالإعاقة (The Harvard Law School Project on Disability)

٧ - مؤسسة الرعاية لتحسين أحوال المحتاجين (Lift Up Care for the Needy Foundation)

٨ - مؤسسة الجار بنيبال (Neighbour Organization Nepal)

٩ - مدرسة بركنز للمكفوفين (Perkins School for the Blind)

١٠ - المؤسسة العالمية للإعاقة (World Disability Foundation)

المرفق الثاني

موجز الرئيس لأعمال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

اجتماع المائدة المستديرة ١: إعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق التعاون الدولي

١ - رأس جاكريت سريفالي (تايلند) اجتماع المائدة المستديرة ١. ووجه الرئيس الانتباه إلى أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي معاهدة حقوق الإنسان الوحيدة التي تتضمن مادة محددة عن التعاون الدولي. وأشار إلى أن ذلك يعكس الدور الهام الذي يؤديه التعاون الدولي في إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢ - وناقش المحاورون قضايا رئيسية تتعلق بالمادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكرروا تأكيد أهمية دور التعاون الإنمائي الدولي في تعزيز التنمية الشاملة لذوي الإعاقة والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأبرزوا أهمية هذا الدور.

٣ - وتناول شويب تشالكلن (المقرر الخاص المعني بالإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية) العلاقة المالية بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة في مجال الإعاقة. وأشار إلى أنه كثيرا ما تتلقى البرامج المختصة بمجال الإعاقة وحدها الدعم المالي، بدلا من توجيهه بالأحرى إلى البرامج الرامية إلى تعميم منظور الإعاقة في البرامج الإنمائية العامة. وطُرِحَت أستراليا ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة كمثالين جيدين للبلدان والوكالات المانحة التي دعمت بنجاح عملية تعميم منظور الإعاقة في البرامج الإنمائية. وأشار أيضا إلى ضرورة زيادة التشديد على البحوث والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، وهي نقطة كرر المحاورون والمشاركون الآخرون تأكيدها في وقت لاحق.

٤ - وسلطت ماريا فيرونيكا رينا (الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية) الضوء على أهمية كفالة شمول التعاون الدولي لمنظور الإعاقة، مشيرة إلى ضرورة إيجاد مجموعة مترابطة من الجهات الفاعلة حتى يتسنى القيام بذلك على نحو فعال. واحتجت بأنه ينبغي للبلدان المانحة والمستفيدة على السواء أن تنسق أعمالها وأن تبحث اتباع نهج مبتكرة للتعاون فيما بينها. وأشارت إلى بزوغ هيكل جديد للمعونة على الصعيد العالمي، بات يتيح للبلدان النامية أن تضع أولوياتها الإنمائية بنفسها باستخدام تمويل الجهات المانحة. وشددت على أنه ينبغي مراعاة الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة ليتسنى تعزيز البرامج الإنمائية الشاملة لذوي الإعاقة.

٥ - وركز ياسونوبو إيشي (مؤسسة نيبون) في عرضه على دور تنمية الموارد البشرية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن مؤسسة نيبون موَّلت بعض المشاريع في مجال الإعاقة في جنوب شرق آسيا، حيث ركزت على إتاحة المعلومات، وتنمية الموارد البشرية، وإقامة علاقات دولية. وأكد السيد إيشي أن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال في جميع المراحل والجوانب من عمليات التخطيط، والبرمجة، وصنع القرار، أمرٌ حيوي لنجاح أي مشروع يتعلق بمجال الإعاقة. وقال أيضا إن توفير الفرص للشباب ذوي الإعاقة، بما في ذلك تمكينهم من الالتحاق بالتعليم العالي واكتساب خبرة العمل على الصعيد الدولي، أمر أساسي لإنشاء قوة عاملة أقوى من الأشخاص ذوي الإعاقة في المستقبل. وقال إن النقص في الأشخاص ذوي الإعاقة المدربين جيدا وذوي الخبرة ما زال يشكل تحديا كبيرا في جميع أنحاء العالم.

٦ - وتلقى المحاورون تعليقات وأسئلة من ممثلي الأردن، وأستراليا، وإيطاليا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وكوستاريكا، ومالي، ومصر، والنرويج، ونيوزيلندا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ممثلي منظمات المجتمع المدني. وشملت المواضيع الرئيسية الدور الهام للتعليم وتنمية الموارد البشرية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإمكانية إنشاء نظم للرصد، وأهمية حشد الموارد للبرامج المختصة بمجال الإعاقة ولدعم تعميم منظور الإعاقة في البرامج الإنمائية العامة على السواء، وضرورة تحسين التنسيق بين الجهات المانحة والدول المستفيدة، وإمكانية الاستعانة بهيئات المعاهدات الأخرى والاستعراض الدوري الشامل الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان، والحاجة إلى ضمان شمول مفهوم الملكية الفكرية للأشخاص ذوي الإعاقة واستفادتهم منه، وأهمية تعزيز القدرات الإحصائية المتعلقة بالإعاقة، وضرورة تعزيز التعاون الدولي، لفائدة جهات منها أقل البلدان نموا.

٧ - وقالت دايان موليغان (مؤسسة تحقيق المساواة بحلول عام ٢٠٢٥ Equality 2025) إنه ينبغي توسيع نطاق تفسير المادة ٣٢ من الاتفاقية قدر الإمكان على جميع مستويات الحكم، وفيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وأكدت أهمية المكونات الرئيسية التالية لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية: ينبغي أن يكون للأشخاص ذوي الإعاقة دور واضح في البرامج والمبادرات الجديدة، وينبغي أن تنطوي جميع الجهود المبذولة على نهج قائم على الحقوق وعلى تفهم مختلف مستويات التنمية، وينبغي أن يقطع أصحاب المصلحة بالتزامات واضحة وثابتة بشأن توفير سبل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة ومعاملتهم على قدم المساواة، وينبغي تطوير أساليب أفضل لجميع البيانات، وينبغي تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية المرتبطة بالإعاقة تنفيذا كاملا.

٨ - وركزت فاندا غيومار بينياتو (السيدة الأولى في السلفادور/لجنة منظمة الدول الأمريكية) في عرضها على لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، التي أنشأتها منظمة الدول الأمريكية بعد أن اعتمدته اتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وأفادت بأن اللجنة أصبحت أساسا لقياس حقوق المعوقين على الصعيد العالمي، وأنها دعت جميع الدول الأطراف فيها إلى استعراض التقدم المحرز والحاجة إلى التحسين في هذا الشأن. وأكدت على وجوب إقامة تعاون دولي بين هيئتي المعاهدتين التابعتين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، لأن كلتا الاتفاقيتين تتناولان جدول الأعمال نفسه. واقترحت وضع آلية إبلاغ منسقة لخدمة اللجان التابعة لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

٩ - وأشارت جوزفين سينيو (اللجنة الكينية لإصلاح القوانين) إلى أن لغة الإشارة الكينية قد اعتُرِف بها كلغة رسمية في كينيا. وناقشت نواحي ذات أهمية في دستور كينيا، وبخاصة ما يتعلق منها بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بهم. وتناولت أهمية تعزيز حقوق الإنسان الأساسية، عن طريق بناء العلاقات بين الحكومات، ومنظمات المعوقين، والمجتمع المدني، وسائر أصحاب المصلحة.

١٠ - وطرح ممثلا الفلبين والسودان أسئلة تتعلق بتعميم مراعاة مسألة الإعاقة عن طريق تعزيز الشراكات فيما بين منظمات القطاعين الخاص والعام والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وطرح ممثل السودان سؤالا محددا بخصوص وحدة الدعم التابعة للأمم المتحدة المعنية بتنفيذ الاتفاقية. وتضمنت ردود السيدة بينياتو والسيدة سينيو والسيدة مليغان معلومات عن الجهود المطولة لكن المثمرة التي بذلت لأجل إدماج ذوي الإعاقة. وأبدت السيدة ماليغان اهتمامها بقيام وحدة الدعم وناقشت التقدم المحتمل أن تحققه هذه الوحدة لصالح جميع الدول الأطراف.

١١ - ولخص الرئيس اجتماع المائدة المستديرة ١، مبرزا أهمية التعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة، والبرامج الرامية إلى تعميم مراعاة الإعاقة في التنمية، والأدوار التي يقوم بها الأشخاص ذوو الإعاقة ضمن المشاريع الإنمائية، وسياسات الموارد البشرية التي تشمل مسائل الإعاقة، والصلات بين حقوق الإنسان وحقوق المعوقين، ودور الاجتماعات رفيعة المستوى المعنية بالإعاقة والتنمية، والحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في التخطيط لوضع وتنفيذ خطة تنمية تشمل مسائل الإعاقة.

اجتماع المائدة المستديرة ٢: ضمان المشاركة الفعّالة والتامة في الحياة السياسية والحياة العامة

١٢ - رأس اجتماع المائدة المستديرة ٢ شيكو م. توراي (سيراليون). وناقش المشاركون القضايا الأساسية، وحددوا التقدم المحرز والعوائق الماثلة، وقدموا توصيات استراتيجية من أجل تحقيق عمليات سياسية تشمل المعاقين وتسهل مشاركتهم فيها، بما في ذلك الانتخابات.

١٣ - وقدم ستيفان إيستاي (مؤسسة المعوقين الدولية، كندا) استعراضا شاملا للجهود التي تبذلها مؤسسة المعوقين الدولية للنهوض بتنفيذ المادة ٢٩ من الاتفاقية في كندا. وأوصى بإعداد مجموعة أدوات تيسر وصول المعاقين للأحزاب السياسية، وبإجراء استعراض ومراجعة للقوانين الناظمة للأحزاب السياسية لضمان شمولها الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤ - ولاحظ مونثيان بونتان (عضو مجلس شيوخ، تايلند) أن التشريعات في تايلند أصبحت تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل متزايد، رغم أن انعدام الإمكانيات المادية للوصول ما زال عائقا أساسيا. وأفاد بأن تايلند أحرزت تقدما في محاسبة الوكالات الحكومية على ضمان إتاحة فرص تصويت ميسّرة لذوي الإعاقة.

١٥ - وبيّن أندرو بروس (إدارة الشؤون السياسية) أن المشاركة الكاملة والفعّالة للأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية وإدماجهم فيها يتطلب تيسير الوصول إلى التسجيل والحصول على المعلومات. ودعا إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لإصلاح نظام الدعوة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية بجميع جوانبها. وأفاد أيضا بأنه ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تشجيع ودعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كمراقبين خلال الانتخابات.

١٦ - وشددت تيريزيا ديغينر (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) على أن التنفيذ الفعّال للمادة ٢٩ من الاتفاقية يقتضي أن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بكامل الحقوق المدنية على قدم المساواة مع غيرهم، بما يشمل فرص الحصول على عمل في الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وأشارت إلى أن العوائق التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية هي من أشد انتهاكات حقوق الإنسان جسامة. وأعربت عن القلق من أن الأشخاص الذين يعانون من إعاقة نفسية - اجتماعية أو ذهنية قد حُرموا بحكم القانون من إمكانية المشاركة في العملية الانتخابية في العديد من البلدان.

١٧ - وسردت ماريا أليخاندرا فيلانويفا (جمعية متلازمة داون في بيرو) تجربتها أمام المشاركين، حيث كانت تستبعد باستمرار من العملية السياسية في بلدها بسبب إعاقتها.

وأفادت بأنها لم تتمكن من ممارسة حقها في التصويت إلا في السنوات الأخيرة، ولكن مع إضافة عبارة ''إعاقة عقلية'' إلى وثيقتها. وذكرت أنها تتطلع إلى يوم يمارس فيه جميع الأشخاص ذوي الإعاقة حقهم في التصويت؛ وأن قيام كل بلد بتنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما يمكن أن يحقق هذا الحلم.

١٨ - وتلا عثمان كيه كامارا (سيراليون) عرض يوليوس ناي كافي (عضو البرلمان، سيراليون)، وقدم لمحة عن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي صدر في سيراليون في أيار/مايو ٢٠١١، في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية. ولاحظ أن المرشحين السياسيين ذوي الإعاقة نجحوا في الاقتراعات وأن حقوق التصويت للأشخاص ذوي الإعاقة يجري إعمالها بشكل متزايد. وأشار إلى أن أوساط المعوقين في سيراليون صوَّتت للمرشحين الذين سيدعمون حقوقها وإدماجها في المجتمع. وأكد على أهمية عمل السياسيين والناشطين من أجل تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع نواحي العمليات السياسية.

موجز الاجتماع غير الرسمي

١٩ - عُقد اجتماع غير رسمي اشترك في رئاسته غيرغيلي تابولكزاي (عضو البرلمان، هنغاريا)، ويانيس فارداكاستانيس (رئيس المنتدى الأوروبي للإعاقة، ممثلا عن التحالف الدولي للمعوقين) وتناول موضوع ''إعمال الحق في العمل والتوظيف''.

٢٠ - وناقشت باربارا موري (منظمة العمل الدولية) ضرورة إجراء إصلاحات شاملة لضمان إمكانية الوصول إلى أسواق العمل. ودفعت بأن الجهود المبذولة لتشجيع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن تكون متعددة الأبعاد ومراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة لأسواق العمل الرسمية وغير الرسمية على حد سواء بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين.

٢١ - وأكدت جيا يانغ (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) على أن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة هو أحد القضايا الأشد إلحاحا التي تتصدى لها اللجنة، بل إن من شأن تلك القضية أن تساعد على تحويل منظور الإعاقة من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي. وتأكيدا على دور التعاون الدولي، أشارت إلى التقدم المحرز في الصين، التي قامت منذ عام ٢٠٠٧ بتسريع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إصلاح السياسات وزيادة نظم خدمات العمالة وتقديم المساعدة عن طريق المؤسسات العامة.

٢٢ - وأكد استيغ لانغفاد (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) على ضرورة التعاون في ما بين أرباب العمل والنقابات ومنظمات المعوقين والحكومات من أجل تشجيع عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وأفاد بأن التعاون الدولي، على النحو المنصوص عليه في

المادة ٣٢، يمكن أن يكون له أثر إيجابي على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة متى استند إلى نهج تعاوني وقائم على حقوق الإنسان.

٢٣ - وقال جافيد أبيدي (المركز الوطني لتعزيز فرص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، الهند) إن العقبة الأساسية التي تعوق قيام سوق عمل شاملة تماما تتمثل في انعدام هيكل ثابت للسياسات المناهضة للتمييز. ففي غياب هذا الهيكل، لن يتسنى إتاحة فرص الوصول، ولا توفير التعليم بشكل فعّال، ولا إتاحة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى وجود عقبات إضافية تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والإعاقات النفسية/الذهنية في أسواق العمل وفي المجتمع بوجه عام.

٢٤ - وقالت روني غولدبرغ (مجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية) إن هناك مجالا للتواصل بين القطاع العام والمجتمع المدني بقدر أكبر من الفعالية. وأشارت إلى أهمية تقديم حوافز لقطاع الأعمال التجارية باعتماد خطاب مشجع للأعمال التجارية والتركيز على الآثار الإيجابية للأخذ بالتنوع. وأشارت إلى الشبكة العالمية للأعمال التجارية والإعاقة، وهي مبادرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص تابعة لمنظمة العمل الدولية، باعتبارها مثالا جيدا على سبل تحقيق أهداف العمالة الشاملة.

٢٥ - ولاحظ رونالد ماكالم (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) أنه حتى في البلدان المتقدمة النمو، فإن احتمال بطالة الأشخاص ذوي الإعاقة هو ضعف احتمال بطالة أقرانهم من غير المعاقين. وأشار إلى أنه، وفقا لتقرير عام ٢٠١٠ عن المرض والإعاقة والعمل: تجاوز العوائق، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد كانت معدلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في بلدانها الأعضاء أقل بنسبة ٤٠ في المائة عن المعدلات الوطنية.

٢٦ - وقدمت آني غارسيا (مراكز إس إم التجارية SM Supermalls، الفلبين) نظرة إجمالية عن الجهود التي تبذلها مراكز إس إم التجارية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أعمالها التجارية بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة داخل الفلبين وخارجها. وناقشت النهج الرباعي المتبع في عملية الإدماج: تشكيل لجنة معنية بمسائل الإعاقة، والتخطيط، والتدريب، وتنظيم حملات إعلامية.

حوار لتبادل الآراء بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٢٧ - افتتح رئيس المؤتمر مارتن غروندیتز (السويد) الجلسة بالترحيب بالمشاركين. وقدم المشاركون برامجهم وساقوا أمثلة ملموسة لتبيان الطرق التي دعمت بها هذه البرامج تنفيذ الاتفاقية في العديد من المكاتب القطرية.

٢٨ - وقدم توماس شتيلزر (الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) لمحة عامة عن الجهود التي ما فتئت تبذلها الإدارة منذ الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. وأبرز الدور الحاسم الذي تقوم به الإدارة في تشجيع التعاون في ما بين الحكومات الوطنية، وهيئات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية. ولاحظ أن الإدارة اشتركت في رئاسة فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين في الأمانة العامة، التي حققت تقدما كبيرا في تشجيع هذه التسهيلات داخل الأمم المتحدة وخارجها. وأضاف أن خطة العمل قد اكتملت بالتعاون مع أعضاء فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٩ - وناقشت جين ستيوارت (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمساعدة التي تقدمها لمختلف الحكومات في تنفيذ الاتفاقية. وأفادت بأن فريق الدعم المشترك بين الوكالات وضع وثيقة ختامية تعرِّف بمبادرات التنفيذ الحالية. وأكدت على أنه رغم تعدد المجالات التي تتطلب التحسين، فإن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المعوقين في جميع عمليات وضع الاستراتيجيات لجدول أعمال التنمية وتخطيطه ورصده وتقييمه.

٣٠ - وقدمت ألكسندرا بوساراك (البنك الدولي) لمحة عامة عن الجهود التي يبذلها البنك الدولي من أجل دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأفادت بأنه من الممكن تذليل العقبات التي تعترض التنفيذ، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن يؤدوا دورا مستمرا وأساسيا في جميع برامج التنمية. وقدَّمَت لمحة عامة عن الشراكة بين البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية في إعداد التقرير العالمي حول الإعاقة وفقا لروح المادة ٣٢ من الاتفاقية.

٣١ - ولخصت ألانا أوفيسر (منظمة الصحة العالمية) التقرير العالمي حول الإعاقة الذي يعتبر التقييم العالمي الأبرز عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة حتى تاريخه. وقالت إن التقرير العالمي حول الإعاقة يقدم توجيهات عملية في التصدي للعوائق، مشيرة إلى أن منظمة الصحة العالمية ستواصل دعمها لبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة حول العالم.

٣٢ - وأفادت آيكو أكِيّاما (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) بأن اللجنة عملت من أجل تشجيع التصديق على الاتفاقية وتنفيذها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من خلال الدعوة وبناء القدرات وإدارة المعارف. وذكرت أن اللجنة تعمل حاليا على تشجيع التعاون الإقليمي في إطار هذه المبادرة، دعما للعقد الثالث للأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما أنها تقدم الدعم لتبادل الأبحاث والمعلومات ذات الصلة. وأشارت إلى أن اللجنة بدأت تنفيذ حملة ''إحقاق الحق'' على المستوى الإقليمي في عام ٢٠١٠.

٣٣ - وقدمت دايان أليراس (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) آخر المستجدات في ما يتعلق بمنجزات اللجنة ومبادراتها. وأفادت بأن اللجنة نشرت ثلاث دراسات: إحداها عن توافر البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وجمعها واستخدامها في المنطقة، وأخرى عن التشريعات الوطنية والبرامج التي بدأ تنفيذها في بلدان أمريكا اللاتينية، وتحليلا لحالة تنفيذ الاتفاقية في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. وأعربت عن القلق لأن جمع المزيد من البيانات عن الإعاقة وابتكار أساليب جمع البيانات أمران ضروريان لتنفيذ الاتفاقية بنجاح.

٣٤ - وقدمت جيزيلا ناوك (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) آخر المستجدات عن الجهود التي تبذلها اللجنة. وأكدت على أن العوائق الرئيسية لا تزال قائمة في ما يتعلق بتوافر البيانات عن الإعاقة، وكذلك بالنسبة للبنى التحتية القائمة والميزانيات وانعدام الوعي بمسائل الإعاقة. وقالت إن اللجنة بدأت تنفيذ مبادرة لإعداد جرد بالإحصاءات المتوافرة عن الإعاقة في إطار ولاياتها، وهي تواصل تشجيع اعتماد نهج قائم على الحقوق وتستمر في التعاون مع الوكالات الشقيقة.

٣٥ - وقدمت جنيفر كارغبو (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) استعراضا عاما للجهود التي تبذلها اللجنة. واعترفت بأن الاستجابة الأفريقية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ترهن بالتحديات الإنمائية المتعلقة بالرأسمال البشري. وقالت إن اللجنة تعمل على تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت أيضا إلى أن التعاون الدولي بين الحكومات ومنظمات المعوقين سيكون استراتيجيا بالنسبة للمبادرات المستقبلية. وقالت إن تقرير الشباب الأفريقي لعام ٢٠١١ أبرز أن الإعاقة هي من التحديات الأكثر انتشارا بالنسبة لشباب المنطقة.

٣٦ - وقالت بايشنس استيفنز (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)) إن الهيئة دائبة في عملها على كفالة احترام حقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة وإدماج هذه الحقوق من خلال خطة استراتيجية تتضمن أحكاما محددة تنتظم حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وقالت إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستواصل عملها من أجل إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بها، وذلك بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين.

٣٧ - وقدم إبراهيم سلامة (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) آخر المستجدات عن أعمال المفوضية في ما يتعلق بالاتفاقية. وأفاد بأن المفوضية نظمت حلقات عمل على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تشجيع التصديق على الاتفاقية وتنفيذها، وستواصل تطوير أدوات المعرفة والتدريب المنبثقة عن الدراسات المواضيعية. ولاحظ أيضا أن فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين تعمل على تسهيل الاستفادة من الترجمة الشفوية والوثائق والخدمات ذات الصلة. وأبرز أهمية رصد المجتمع المدني لتنفيذ الاتفاقية وضرورة قيام الدول الأطراف بتقديم التقارير الوطنية الإلزامية في وقتها.

٣٨ - وخلال مناقشات تبادل الآراء، أدلت بمداخلات كل من البرازيل وبنما والسنغال وسيراليون وغواتيمالا. وأعرب عضو مجلس الشيوخ بالبرازيل عن قلقه من أن الأزمة الاقتصادية الحالية قد تعوق التقدم في تنفيذ الاتفاقية. وناقشت سيراليون مسائل تتعلق بتقديم التقارير الوطنية. وشجعت بنما جميع الدول على المصادقة على الاتفاقية وعلى تحسين سياساتها الوطنية وممارساتها المعنية بالإعاقة. واستفسرت السنغال عما إذا كان لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة لإعداد برنامج للنساء ذوات الإعاقة، وعما إذا كانت هناك استراتيجيات قائمة لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات.

اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٣٩ - قام السيد ماكالم، رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتقديم عرض. وقَدَّم أعضاء اللجنة الذين انضموا إليه على المنصة، وأعرب عن تقديره لمشاركة جميع الدول الأطراف. وأفاد بأنه رغم إجراء اللجنة حوارا ناجحا مع تونس، واعتزامها إجراء حوار مع إسبانيا، فقد برز هناك تحد جديد يتعلق بتأخر تقديم التقارير، الأمر الذي قلل من فرص الحوار بين هيئة المعاهدة والدول الأطراف.

٤٠ - وشجع الرئيس أيضا الدول الأطراف على دعم عمل اللجنة بالنظر في تقديم تقاريرها باللغة الإنكليزية أو الفرنسية. وذكر أن اللجنة تعتزم أن تطلب من الأمانة العامة مواعيد إضافية لعقد اجتماعات ومزيدا من الموارد لأداء مهمتها.

٤١ - وفي ختام جلسة التحاور، لاحظ رئيس المؤتمر أن الحوار أثبت جدواه مرة أخرى وأنه لا غنى عن مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية في مثل هذا الحوار. ولاحظ أن هناك مجالا للتحسين والإتقان في تحقيق الإدماج الفعّال وتعميم مراعاة منظور مراع للإعاقة في جميع أعمال التنمية. وأفاد بأنه من الأهمية بمكان نشر المذكرة التوجيهية الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والعمل على تنفيذها ورصدها وتقييمها. وشدد الرئيس في هذا الصدد على أهمية مشاركة منظمات المعوقين في جميع مراحل دورة السياسات. وأكد أيضا على أن المؤتمر لاحظ نداءات اللجنة بشأن تقديم الدول الأطراف للتقارير في حينها وبشأن مواعيد الاجتماعات المطلوبة، معربا عن ثقته بأن الجمعية العامة ستنظر في هذه المسائل الهامة على النحو الواجب.